تحرك عاجل

أحد الناشطين يترقب صدور الحكم بحقه عقب محاكمة جائرة

خضع الناشط السياسي عبيد يوسف الزعابي لمحاكمة جائرة عقب اعتقاله على إثر مقابلة أجرتها معه شبكة "سي إن إن" في 11 ديسمبر/ كانون الأول 2013، ومن المتوقع أن يصدر الحكم بحقه في 26 مايو/ أيار الجاري. وفي حال إدانته، فسوف يُعتبر أحد سجناء الرأي؛ ويُذكر أنه لن يكون له الحق بالتقدم باستئناف ضد الحكم.

اتُهم **عبيد يوسف الزعابي** "بتأسيس وإدارة صفحة عبر موقع تويتر للتواصل الاجتماعي، ونشر فكره وقصصه التي تحرض على الكراهية والإخلال بالنظام العام من خلال التشهير بجهاز أمن الدولة واتهامه بارتكاب التعذيب"، والإدلاء بتصريحات كاذبة "تتعلق بحكام الإمارات العربية المتحدة باستخدام عبارات تحط من قدرهم وتتهمهم بالقمع" وكل ذلك عبر حسابه على موقع تويتر. وسُمح لعبيد الزعابي بالحصول على زيارة عائلية واحدة فقط، وذلك في 20 مارس/ آذار الماضي، ولم يُسمح له بالتواصل مع محاميه طوال فترة احتجازه بانتظار المحاكمة. ولم يتم إعلام محاميه بموعد بدء المحاكمة ولم يتمكن بالتالي من حضور الجلسة الأولى التي عُقدت في المحكمة الاتحادية العليا في أبي ظبي. والتقى الزعابي بمحاميه للمرة الأولى في الجلسة الثانية التي عُقدت في 14 أبريل/ نيسان الماضي. ومنذ إلقاء القبض عليه، ظل محتجزا في أحد مستشفيات أبو ظبي في عهدة سلطات أمن الدولة كونه يعاني من التهاب المفاصل والروماتيزم ويواجه صعوبة في المشي.

وألقى ضباط جهاز أمن الدولة القبض على عبيد يوسف الزعابي في 12 ديسمبر/ كانون الأول 2013، بعد ساعات من إجراء مقابلة معه عبر شبكة "سي إن إن" الإخبارية. ولقد أُجريت المقابلة معه بشأن مواطن أمريكي سُجن في الإمارات العربية المتحدة لنشره شريط فيديو ساخر يتناول دبي. ولم تُحط عائلته علما بمكان تواجده إلا بعد اسابيع من تاريخ إلقاء القبض عليه. وفي مقابلته مع شبكة سي إن إن، قال عبيد يوسف الزعابي أنه دأب على استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، لا سيما موقع تويتر، من أجل التعبير عما لديه من آراء والدفاع عن حقوق الإنسان، بما في ذلك قضايا الأشخاص المحتجزين لدى جهاز أمن الدولة، وأضاف أنه يدعو إلى الإصلاح السياسي. ولقد سبق وأن ألقي القبض عليه في 2 يوليو/ تموز عقب نشره سلسلة من التغريدات تنتقد محاكمة "إمارات 94"، وهي محاكمة جماعية لأربعة وتسعين شخصا من منتقدي الحكومة ودُعاة الإصلاح، بينهم شقيقه القاضي السابق وأستاذ القانون، أحمد يوسف الزعابي؛ وهي محاكمة انتهكت المعايير الدولية على صعيد المحاكمات العادلة.

يُرجى كتابة مناشداتكم فورا بالإنكليزية أو العربية أو بلغتكم الخاصة، على أن تتضمن ما يلي:

- الإهابة بالسلطات في الإمارات العربية المتحدة كي تسقط جميع التهم الموجهة لعبيد يوسف الزعابي، وإطلاق سراحه فورا ودون شروط إذا كان محتجزا لا لشيء سوى لممارسته سلميا للحق في حرية التعبير عن الرأي؛
- ومناشدتها الحرص على السماح له بالاتصال مع عائلته ومحاميه واستمرار حصوله على الرعاية الطبية التي تقتضيها حالته الصحية.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 27 يونيو/ حزيران 2014 إلى:

رئيس الدولة
الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان
وزارة شؤون الرئاسة
شارع الكورنيش
أبو ظبي/ ص. ب. 280
الإمارات العربية المتحدة
فاكس رقم: 2228 2622 971+
البريد الإلكتروني:
ihtimam@mopa.ae
المخاطبة: صاحب السمو

ولي عهد أبو ظبي
الشيخ محمد بن زايد آل نهيان
ديوان سمو ولي العهد، شارع بينونة
ص.ب. 398، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة
أبو ظبي/ ص. ب. 124
الإمارات العربية المتحدة
فاكس رقم: 6622 2668 971+
تويتر: @MBZNews
المخاطبة: صاحب السمو

ونسخ إلى:
نائب رئيس الدولة ورئيس مجلس الوزراء
الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم
مكتب رئيس الوزراء
ص.ب. 2838، دبي، الإمارات العربية المتحدة
فاكس رقم: 3531974 4 971+
البريد الإلكتروني:
info@primeminister.ae
تويتر: @HHShkMohd

كما يرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين الإماراتيين المعتمدين في بلدكم. ويرجى إدخال العناوين الدبلوماسية المحلية أدناه:
الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 رقم الفاكس عنوان البريد الإلكتروني المخاطبة.

أما إذا كنتم سترسلونها بعد التاريخ المذكور آنفاً، فيرجى التنسيق مع مكتب فرعكم قبل إرسالها. وهذا هو التحديث الأول للتحرك العاجل رقم 13/341. ولكزيد من المعلومات، يُرجى زيارة الرابط التالي: **http://amnesty.org/en/library/info/MDE25/011/2013/en**.

تحرك عاجل

أحد الناشطين يترقب صدور الحكم بحقه عقب محاكمة جائرة

معلومات إضافية

يُتهم عبيد يوسف الزعابي بتأسيس وإدارة صفحة عبر موقع تويتر ينشر من خلالها أفكاره وقصصه التي تحرض على الكراهية والإخلال بالنظام العام من خلال التشهير بجهاز أمن الدولة واتهامه بارتكاب التعذيب ونشر أفكار وأخبار تهدف إلى الاستهزاء بالمؤسسات الحكومية والإضرار بسمعتها، وإطلاق تصريحات كاذبة تشبه المحكمة الاتحادية العليا بالمحكمة العسكرية، واصفا قوانينها بالمعيبة والناقصة، وإجراءاتها بالهزلية، وأن قضاتها غير نزيهين أو أكفاء وأنهم متآمرون. كما اتُهم بإطلاق تصريحات كاذبة يتهم فيها عناصر جهاز أمن الدولة بالغباء واصفا إياه بجهاز ترويع المواطنين، كما اتُهم أيضا بالتشهير من خلال حسابه عبر تويتر بحكام الإمارات مستخدما عبارات تحط من قدرهم وتتهمهم بالقمع.

وفي حال إدانته، فلن يكون لعبيد يوسف الزعابي الحق في التقدم باستئناف يطعن في الحكم. فعملا بأحكام المادة 67 من القانون الاتحادي رقم 10 بشأن المحكمة الاتحادية العليا، تُعتبر القرارات الصادرة عن المحكمة قطعية وملزمة قانونا، ما يعني أن كل من يُحاكم أمام هذه المحكمة ليس له الحق وفق أحكام القانون في الإمارات العربية المتحدة بالتقدم باستئناف ضد الحكم. ووفق أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان، فلكل فرد يُدان بارتكاب جريمة الحق في مراجعة قراري الإدانة والحكم أمام محكمة أعلى من تلك التي أصدرت الحكم. ويشكل ذلك ضرورة توافر مستويين من المراجعة القضائية للقضية على أن يكون المستوى الثاني منهما أمام محكمة أعلى من الأولى.

كما أُلقي القبض على عدد آخر من الأشخاص، بما في ذلك أقارب المتهمين، واتُهموا بتسريب تفاصيل محاكمة "الإمارات 94" عبر مواقع التواصل الاجتماعي، لا سيما موقع تويتر، أو انتقاد سجل الإمارات العربية المتحدة في حقوق الإنسان. وأما أسامة النجار (25 عاما)، وهو ابن سجين الرأي حسين علي النجار الحمادي، فلقد اعتُقل في 17 مارس/ آذار 2014 وأودع الحبس الانفرادي في منشأة حجز سرية تعرض للتعذيب فيها. ودأب أسامة النجار على استخدام موقع تويتر بنشاط لكسب التأييد لصالح والده وغيره من سجناء الرأي في الإمارات العربية المتحدة. وقبيل يوم واحد من اعتقاله، نشر عددا من التغريدات تتحدث عن سوء معاملة والده وغيره من سجناء الرأي في سجن الرزين للحراسة المشددة. ويُحتجز أسامة الآن في سجن الوثبة في أبي ظبي ومُنع من الحصول على الرعاية الطبية التي يحتاجها عقب خضوعه لجراحة قبل يوم من إلقاء القبض عليه. وحسب فهم منظمة العفو الدولية، يواجه أسامة النجار تهما عدة تتضمن "الإساءة إلى الدولة" و"التحريض على كراهية الدولة" ونشر أكاذيب عن تعرض والده للتعذيب، وكل ذلك أيضا عبر حسابه على موقع تويتر.

. وفي 21 مارس/ آذار 2013، أُلقي القبض على نجل المتهم عبد الرحمن الحديدي، ويُدعى عبد الله، واتُهم وفق أحكام قانون الجرائم الإلكترونية بنشر تفاصيل جلسات المحاكمة العلنية عبر موقع تويتر "دون مراعاة الأمانة وعن سوء نية". وفي سياق تغريداته، تساءل عن السبب وراء عدم التحقيق في مزاعم تعرض المتهمين للتعذيب أثناء احتجازهم بمعزل عن العالم الخارجي بانتظار المحاكمة؛ كما تساءل عن سبب رفض القاضي السماح بتواصل المتهمين مع محاميهم. وفي أبريل/ نيسان 2013، حُكم على عبد الله الحديدي بالسجن 10 أشهر. ولقد أيدت محكمة استئناف أبو ظبي الحكم في 20 مايو/ أيار 2013. كما أُلقي القبض

على الناشط وليد الشحي، في 11 مايو/ أيار 2013 وأتُهم وفق أحكام المادة 28 من القانون المذكور "بمخالفة النظام العام" عقب تعبيره عبر موقع تويتر أيضا عن شواغل تتعلق بالمحاكمة. وفي 18 نوفمبر/ تشرين الثاني من العام نفسه، صدر بحقه حكم بالسجن سنتين مع دفع غرامة قوامها نصف مليون درهم إماراتي (أي ما يعادل 137000 دولار أمريكي).

ويظهر أن قانون الجرائم الإلكترونية قد أدى إلى فرض حظر شامل على انتقاد الحكومة الإماراتية عبر فضاء الإنترنت، كما حظر على المواطنين تمرير المعلومات إلى منظمات حقوق الإنسان والصحفيين. ولقد استغلت السلطات القانون المذكور لقمع اشكال المعارضة عبر فضاء الإنترنت، لا سيما عبر موقع تويتر، واسع الاستخدام في الإمارات العربية المتحدة.

الاسم: عبيد يوسف الزعابي
الجنس: ذكر

معلومات إضافية حول التحرك العاجل رقم 13/341، رقم الوثيقة: MDE 25/012/2014، والصادرة بتاريخ 16 مايو/ أيار 2014.